

الفساد يهدد الانتعاش الاقتصادي العالمي، ويشكل تحدياً هائلاً للبلدان في حالة نزاع

برلين، 17 تشرين ثاني 2009 – بينما يبدأ فيه الاقتصاد العالمي بتسجيل بعض الانتعاش الأولي واستمرار الصراع الذي تعيشه بعض الدول التي تعاني منه ومن انعدام الأمن، يبدو بوضوح عدم وجود حصانة لأي بلد أو إقليم من مخاطر الفساد، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام 2009 والذي يصدر اليوم عن منظمة الشفافية الدولية والذي يقدم أداة لقياس الفساد في القطاع العام في كل بلد.

وفي هذه المناسبة قالت السيدة هوغيت لايبيل، رئيسة منظمة الشفافية الدولية: "من أجل التغلب على التأثير السلبي للفساد على مسيرة التطور باتجاه المسائلة والحكم الرشيد، لا بد من تحديد المناطق التي ينتشر فيها الفساد في الوقت الذي يجري فيه تقديم مبالغ طائلة من الأموال العامة على شكل رزم هائلة وسريعة من الحوافز الاقتصادية للقطاع الخاص، بالتزامن مع بعض المحاولات الرامية إلى ضمان السلام التي يجري تنفيذها في مختلف أنحاء العالم". واستطردت السيدة لايبيل قائلة: "إن الغالبية العظمى من الدول الـ 180 المدرجة على مؤشر مدركات الفساد لعام 2009 قد حصلت على درجة تقل عن خمس درجات حيث يتراوح المقياس ما بين صفر (أي وجود مستوى عال من الفساد في البلد) إلى 10 درجات (أي الاعتقاد بوجود مستويات منخفضة من الفساد في البلد). ويعتبر المؤشر الذي يعمل على قياس مستويات الفساد في القطاع العام في بلد ما، مؤشراً مركباً يعتمد التوصل إليه القيام بعمل مجموعة من الدراسات والمسوح المتخصصة. وقد اشتمل مؤشر مدركات الفساد لعام 2009 على 180 بلداً، وهو نفس عدد البلدان التي شملها المؤشر في العام 2008.

ويلاحظ من مؤشر الفساد لهذا العام أن عدداً من البلدان غير المستقرة التي تستعر فيها الحروب والصراعات الجارية لا تزال تراوح مكانها في أسفل المؤشر. وهذه البلدان هي: الصومال، والتي حصلت على 1.1 نقطة، أفغانستان (1.3) وميانمار (1.4) والسودان والعراق (1.5). ويتبين من هذه النتائج أن البلدان التي ينظر إليها على كونها الأكثر فساداً هي ذاتها الدول التي تعاني من الصراعات طويلة الأمد التي مزقت البنية التحتية لنظم الحوكمة فيها.

وحيثما تنعدم أو تضعف المؤسسات الأساسية في البلد، يمكن للفساد أن يخرج عن نطاق السيطرة وتتهب الموارد العامة مما يؤدي إلى تزايد انعدام الأمن والإفلات من العقاب كما يعمل تدريجياً على تقليص الثقة العامة في ذات المؤسسات والحكومات الوليدة المكلفة بضمان الأمن والاستقرار.

لكن لا يمكن استبعاد البلدان التي تحتل الجزء السفلي من المؤشر من جهود التنمية بل على العكس يجدر اعتبار المراتب المنخفضة التي حصلت عليها مؤشراً على حاجة هذه البلدان إلى تعزيز مؤسساتها. لذا يتوجب على كل من المستثمرين والجهات المانحة متابعة أعمال وأنشطة مؤسساتهم بنفس القدر من المساءلة والمحاسبة والشفافية التي يتطلبونها من البلدان المستفيدة منها.

وتستطرد السيدة لابل قائلة: إن القضاء على الفساد "يتطلب رقابة قوية من جانب البرلمانات، وسلطة قضائية مستقلة وناجعة في عملها إلى جانب وجود هيئات مستقلة للتدقيق ومكافحة الفساد مزودة بالموارد الكافية والملائمة، إضافة إلى التشدد في إنفاذ القانون، والشفافية في الموازنات العامة والإيرادات وأموال المساعدات المتدفقة، هذا فضلا عن مساحة خاصة لوجود وسائل الإعلام المستقلة ومجتمع مدني نشط. وعليه يجب على المجتمع الدولي إيجاد سبل فعالة لمساعدة البلدان التي مزقتها الحروب في تطوير واستدامة مؤسساتها".

أما البلدان التي حصلت على أعلى النقاط على مؤشر مدركات الفساد لعام 2009 فهي: نيوزيلندا (9.4) والدنمارك (9.3) وسنغافورة والسويد التي حصلت كل منها على (9.2) وسويسرا (9.0). وتعكس هذه النتيجة الاستقرار السياسي، ووجود الأنظمة الخاصة بتضارب المصالح منذ أمد طويل، ومؤسسات عامة قوية وقادرة على القيام بعملها

لكن من جهة ثانية، تعتبر نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2009 مثيرة للقلق بشكل كبير، لأن الفساد لا زال كامنا في البلدان التي لم تنفذ الحكومات فيها الأطر القانونية لمكافحة الفساد، وحيثما توجد حاجة إلى تعزيز المؤسسات وحيثما يوجد الغموض وعدم الوضوح.

وحتى البلدان الصناعية ذاتها لا يجب أن ترضى عن نفسها: لأن عروض الرشوة وتسهيل الفساد غالبا ما تقوم بها الشركات القائمة في هذه البلدان لأن التشريعات والأحكام الخاصة بالسرية المالية في العديد من البلدان التي تنصدر مؤشر مدركات الفساد تؤدي إلى تقويض الجهود الرامية إلى التصدي للفساد واسترداد الأصول المسروقة .

وعلى حد تعبير السيدة لابل: "يجب أن لا تجد الأموال الفاسدة ملاذا آمنا وقد حان الوقت لوضع نهاية للأعداء. كما أن عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العمل في هذا المجال هو موضع ترحيب. لكن يجب العمل على التوصل إلى المزيد من المعاهدات الثنائية بشأن تبادل المعلومات لوضع حد لنظام السرية بشكل نهائي. وفي الوقت نفسه، يجب على الشركات أن توقف عملها في المراكز المالية المخالفة".

كما تعمل الرشوة وتجمعات الشركات الاحتكارية (الكارتلات) وغيرها من الممارسات الفاسدة على تقويض المنافسة والتقليص الكبير في الموارد المخصصة للتنمية في جميع البلدان، ولا سيما أكثرها فقرا. وقد كشف تقرير صدر مؤخرا عن منظمة الشفافية الدولية أن ممارسات ما يزيد عن 283 من الكارتلات الدولية الخاصة قد كلفت المستهلكين في جميع أنحاء العالم ما يقدر بنحو 300 مليار دولار على شكل تكاليف مبالغ فيها وذلك خلال الأعوام الخمسة عشر الممتدة ما بين 1990 - 2005.

كذلك فإنه لا يمكن إنكار حجم التحدي القائم لأن الغالبية العظمى من البلدان قد حصلت على نقاط تقل عن (5) في مؤشر مدركات الفساد لعام 2009. وقد قطعت مجموعة الدول العشرين على نفسها التزامات قوية لضمان النزاهة والشفافية التي تشكل حجر الزاوية للهيكل القانوني الموضوع حديثا والعمل على الإصلاحات الاقتصادية وإصلاح القطاع المالي. لذا فإنه من المهم للتصدي للفساد بوصفه يشكل تهديدا كبيرا للاستدامة الاقتصادية مستقبلا. ويتوجب على مجموعة الدول

العشرين أيضا متابعة الالتزام بكسب دعم الجمهور للإصلاحات الضرورية من خلال زيادة الشفافية في القرارات الخاصة بالاستثمار في البنية التحتية والمؤسسات مثل مجلس الاستقرار المالي والعمل على فتح المجال أمام المجتمع المدني للمساهمة فيها.

أما على المستوى العالمي والوطني، ومؤسسات الرقابة، فسوف تعمل الأطر القانونية والرقابية النافذة، إلى جانب التنظيم الأدق والأكثر فاعلية وفعالية على ضمان وصول الفساد إلى مستويات أدنى من المستويات الحالية. وهذا بدوره سيؤدي إلى رفع مستوى الثقة في المؤسسات العامة التي نحن بأمس الحاجة إليه إضافة إلى استدامة النمو الاقتصادي، وزيادة فعالية المساعدات الإنمائية لكن الأهم من ذلك هو قدرتها على المساهمة في التخفيف من المعاناة البشرية الشديدة في البلدان التي حصلت على أسوأ النتائج حسب مؤشر مدركات الفساد .

###

منظمة الشفافية الدولية هي المنظمة الأهلية العالمية الرائدة في مكافحة الفساد

للاتصال (خاص بوسائل الإعلام)

جيبسي غويلين كايزر

هاتف رقم : 19 20 38 34 30 49+

أو 662 20 38 34 30 49+

البريد الإلكتروني: press@transparency.org

منظمة الشفافية الدولية

مؤشر مدركات الفساد لعام 2009

تشير النقاط التي يحصل عليها بلد أو منطقة على مؤشر مدركات الفساد إلى درجة الفساد في القطاع العام كما يتصورها رجال الأعمال والمحللين المحليين، وتتراوح قيمتها بين عشر نقاط (تنظيف جدا) و صفر (فاسد جدا).

ترتيب الدولة	الدولة/المنطقة	نقاط مؤشر مدركات الفساد 2009	الانحراف المعياري	المسوحات المستخدمة *	%90 فاصل الثقة	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
1	نيوزيلندا	9,4	0,3	6	9,1	9,5
2	الدنمارك	9,3	0,3	6	9,1	9,5
3	سنغافورا	9,2	0,3	9	9,0	9,4
3	السويد	9,2	0,2	6	9,0	9,3
5	سويسرا	9,0	0,1	6	8,9	9,1
6	فنلندا	8,9	0,8	6	8,4	9,4
6	هولندا	8,9	0,2	6	8,7	9,0
8	استراليا	8,7	0,6	8	8,3	9,0
8	كندا	8,7	0,3	6	8,5	9,0
8	أيسلندا	8,7	1,3	4	7,5	9,4
11	النرويج	8,6	0,7	6	8,2	9,1
12	هونغ كونج	8,2	0,5	8	7,9	8,5
12	لوكسمبورغ	8,2	0,9	6	7,6	8,8
14	المانيا	8,0	0,5	6	7,7	8,3
14	ايرلندا	8,0	0,5	6	7,8	8,4
16	النمسا	7,9	0,7	6	7,4	8,3
17	اليابان	7,7	0,5	8	7,4	8,0
17	المملكة المتحدة	7,7	0,7	6	7,3	8,2
19	الولايات المتحدة	7,5	0,9	8	6,9	8,0
20	باربادوس	7,4	1,1	4	6,6	8,2
21	بلجيكا	7,1	0,4	6	6,9	7,3
22	قطر	7,0	1,8	6	5,8	8,1
22	سانت لويس	7,0	0,4	3	6,7	7,5
24	فرنسا	6,9	0,6	6	6,5	7,3
25	شيلي	6,7	0,4	7	6,5	6,9
25	الاوراغوي	6,7	0,5	5	6,4	7,1
27	قبرص	6,6	0,7	4	6,1	7,1
27	استونيا	6,6	0,7	8	6,1	6,9
27	سلوفينيا	6,6	0,6	8	6,3	6,9
30	الإمارات العربية المتحدة	6,5	1,4	5	5,5	7,5
31	سانت فنسنت وجزر غرينادين	6,4	1,3	3	4,9	7,5
32	اسرائيل	6,1	1,0	6	5,4	6,7
32	اسبانيا	6,1	0,8	6	5,5	6,6
34	الدومينيكان	5,9	0,9	3	4,9	6,7
35	البرغال	5,8	0,5	6	5,5	6,2

للحصول على معلومات حول البيانات ومنهجية مؤشر مدركات الفساد، يرجى الرجوع إلى الأسئلة الشائعة www.transparency.org/cpi

ملاحظات توضيحية

* **المسوحات المستخدمة:** تشير إلى عدد من المسوحات التي تم من خلالها تقييم أداء البلد. وقد تم استخدام ما مجموعه 13 مسحا ودراسة تقييمية متخصصة ينبغي استخدام 3 منها على الأقل في كل بلد يندرج ضمن مؤشر مدركات الفساد.
** **مدى أو فاصل الثقة:** يقدم مجموعة من القيم المحتملة لنقاط مؤشر مدركات الفساد وهو يعكس النتيجة التي حصل عليها بلد والتي قد تختلف اعتمادا على دقة القياس. والقيمة الإسمية للنتيجة ترتفع أو تنقل عن هذا المدى باحتمال نسبية 5% ارتفاعا أو انخفاضاً. ومع ذلك يكون التقدير غير المنحاز لوسط احتمال التغطية أقل بنسبة 90% من القيمة الإسمية، لا سيما عند توفر عدد قليل فقط من المصادر المتاحة.

35	بورتوريكو	5,8	0,8	4	5,2	6,3
37	بوتسوانا	5,6	0,7	6	5,1	6,1
37	تايبوان	5,6	0,5	9	5,4	5,9
39	بروناي	5,5	1,0	4	4,7	6,4
39	عُمان	5,5	1,6	5	4,4	6,5
39	كوريا الجنوبية	5,5	0,4	9	5,3	5,7
42	موريشيوس	5,4	0,7	6	5,0	5,9
43	كوستاريكا	5,3	0,9	5	4,7	5,9
43	ماكاو	5,3	1,8	3	3,3	6,9
45	مالطا	5,2	1,4	4	4,0	6,2
46	البحرين	5,1	1,2	5	4,2	5,8
46	كاب فيردا	5,1	1,8	3	3,3	7,0
46	هنغاريا	5,1	0,9	8	4,6	5,7
49	بوتان	5,0	0,9	4	4,3	5,6
49	الاردن	5,0	1,8	7	3,9	6,1
49	بولندا	5,0	0,9	8	4,5	5,5
52	جمهورية التشيك	4,9	1,2	8	4,3	5,6
52	ليتوانيا	4,9	0,9	8	4,4	5,4
54	سيشيل	4,8	1,9	3	3,0	6,7
55	جنوب أفريقيا	4,7	0,5	8	4,3	4,9
56	لاتفيا	4,5	0,6	6	4,1	4,9
56	ماليزيا	4,5	1,0	9	4,0	5,1
56	ناميبيا	4,5	0,9	6	3,9	5,1
56	ساموا	4,5	1,1	3	3,3	5,3
56	سلوفاكيا	4,5	0,8	8	4,1	4,9
61	كوبا	4,4	0,9	3	3,5	5,1
61	تركيا	4,4	0,8	7	3,9	4,9
63	إيطاليا	4,3	0,9	6	3,8	4,9
63	المملكة العربية السعودية	4,3	1,5	5	3,1	5,3
65	تونس	4,2	1,9	6	3,0	5,5
66	كرواتيا	4,1	0,8	8	3,7	4,5
66	جورجيا	4,1	1,0	7	3,4	4,7
66	الكويت	4,1	1,3	5	3,2	5,1
69	غانا	3,9	1,1	7	3,2	4,6
69	مونتينيغرو	3,9	0,6	5	3,5	4,4
71	بلغاريا	3,8	1,1	8	3,2	4,5
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	3,8	0,6	6	3,4	4,2
71	اليونان	3,8	0,8	6	3,2	4,3
71	رومانيا	3,8	1,0	8	3,2	4,3
75	البرازيل	3,7	0,8	7	3,3	4,3
75	كولومبيا	3,7	1,0	7	3,1	4,3
75	البيرو	3,7	0,7	7	3,4	4,1
75	سورينام	3,7	0,9	3	3,0	4,7
79	بوركينافاسو	3,6	1,3	7	2,8	4,4

79	الصين	3,6	1,1	9	3,0	4,2
79	سويسرا	3,6	1,0	3	3,0	4,7
79	ترينيداد وتوباغو	3,6	0,8	4	3,0	4,3
83	صربيا	3,5	0,5	6	3,3	3,9
84	السلفادور	3,4	0,5	5	3,0	3,8
84	غواتيمالا	3,4	0,7	5	3,0	3,9
84	الهند	3,4	0,4	10	3,2	3,6
84	بنما	3,4	0,4	5	3,1	3,7
84	تايلاند	3,4	0,8	9	3,0	3,8
89	ليسوتو	3,3	0,8	6	2,8	3,8
89	مالاوي	3,3	1,0	7	2,7	3,9
89	المكسيك	3,3	0,3	7	3,2	3,5
89	مدونا	3,3	1,0	6	2,7	4,0
89	المغرب	3,3	0,8	6	2,8	3,9
89	رواندا	3,3	0,5	4	2,9	3,7
95	ألبانيا	3,2	0,3	6	3,0	3,3
95	فانواتو	3,2	1,3	3	2,3	4,7
97	ليبيريا	3,1	1,0	3	1,9	3,8
97	سيرلانكا	3,1	0,5	7	2,8	3,4
99	البوسنة والهرسك	3,0	0,6	7	2,6	3,4
99	جمهورية الدومنيكان	3,0	0,2	5	2,9	3,2
99	جاميكا	3,0	0,4	5	2,8	3,3
99	مدغشقر	3,0	0,4	7	2,8	3,2
99	السنغال	3,0	1,0	7	2,5	3,6
99	تونغا	3,0	0,3	3	2,6	3,3
99	زامبيا	3,0	0,3	7	2,8	3,2
106	الأرجنتين	2,9	0,4	7	2,6	3,1
106	بينين	2,9	0,8	6	2,3	3,4
106	الغابون	2,9	0,2	3	2,6	3,1
106	جامبيا	2,9	1,7	5	1,6	4,0
106	النيجر	2,9	0,2	5	2,7	3,0
111	الجزائر	2,8	0,4	6	2,5	3,1
111	جيبوتي	2,8	0,6	4	2,3	3,2
111	مصر	2,8	0,4	6	2,6	3,1
111	أندونيسيا	2,8	0,7	9	2,4	3,2
111	كيريباتي	2,8	0,5	3	2,3	3,3
111	مالي	2,8	0,6	6	2,4	3,2
111	سان تومي وبرينسيبي	2,8	0,5	3	2,4	3,3
111	جزر سليمان	2,8	0,5	3	2,3	3,3
111	توغو	2,8	1,4	5	1,9	3,9
120	أرمينيا	2,7	0,2	7	2,6	2,8
120	بوليفيا	2,7	0,5	6	2,4	3,1
120	أنغوييا	2,7	0,4	7	2,4	2,9
120	كازاخستان	2,7	1,0	7	2,1	3,3
120	منغوليا	2,7	0,5	7	2,4	3,0

120	فيتنام	2,7	0,7	9	2,4	3,1
126	اريتريا	2,6	1,5	4	1,6	3,8
126	غيانا	2,6	0,1	4	2,5	2,7
126	سوريا	2,6	0,5	5	2,2	2,9
126	تنزانيا	2,6	0,4	7	2,4	2,9
130	الهندوراس	2,5	0,4	6	2,2	2,8
130	لبنان	2,5	0,6	3	1,9	3,1
130	ليبيا	2,5	0,5	6	2,2	2,8
130	جزر المالديف	2,5	0,8	4	1,8	3,2
130	موريتانيا	2,5	1,2	7	2,0	3,3
130	موزمبيق	2,5	0,4	7	2,3	2,8
130	نيكاراجوا	2,5	0,4	6	2,3	2,7
130	نايجيريا	2,5	0,4	7	2,2	2,7
130	اوغاندا	2,5	0,6	7	2,1	2,8
139	بنغلاديش	2,4	0,6	7	2,0	2,8
139	بلاروسيا	2,4	0,5	4	2,0	2,8
139	باكستان	2,4	0,5	7	2,1	2,7
139	الفلبين	2,4	0,5	9	2,1	2,7
143	أذربيجان	2,3	0,5	7	2,0	2,6
143	كومورس	2,3	0,9	3	1,6	3,3
143	نيبال	2,3	0,5	6	2,0	2,6
146	الكاميرون	2,2	0,6	7	1,9	2,6
146	إكوادور	2,2	0,4	5	2,0	2,5
146	كينيا	2,2	0,4	7	1,9	2,5
146	روسيا	2,2	0,4	8	1,9	2,4
146	سيراليون	2,2	0,4	5	1,9	2,4
146	تيمور الشرقية	2,2	0,6	5	1,8	2,6
146	أوكرانيا	2,2	0,5	8	2,0	2,6
146	زيمبابوي	2,2	0,9	7	1,7	2,8
154	كوت ديفوار	2,1	0,5	7	1,8	2,4
154	بابوا غينيا الجديدة	2,1	0,5	5	1,7	2,5
154	باراغواي	2,1	0,5	5	1,7	2,5
154	اليمن	2,1	0,6	4	1,6	2,5
158	كمبوديا	2,0	0,3	8	1,8	2,2
158	جمهورية أفريقيا الوسطى	2,0	0,2	4	1,9	2,2
158	لاوس	2,0	0,7	4	1,6	2,6
158	طاجكستان	2,0	0,7	8	1,6	2,5
162	انغولا	1,9	0,1	5	1,8	1,9
162	جمهورية الكونغو	1,9	0,3	5	1,6	2,1
162	جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,9	0,3	5	1,7	2,1
162	غينيا بيساو	1,9	0,1	3	1,8	2,0
162	قيرغيزستان	1,9	0,2	7	1,8	2,1
162	فنزويلا	1,9	0,2	7	1,8	2,0
168	بورندي	1,8	0,3	6	1,6	2,0
168	غينيا الاستوائية	1,8	0,1	3	1,6	1,9

168	غينيا	1,8	0,1	5	1,7	1,8
168	هايتي	1,8	0,5	3	1,4	2,3
168	إيران	1,8	0,1	3	1,7	1,9
168	تركمنستان	1,8	0,1	4	1,7	1,9
174	اوزبكستان	1,7	0,2	6	1,5	1,8
175	تشاد	1,6	0,2	6	1,5	1,7
176	العراق	1,5	0,3	3	1,2	1,8
176	السودان	1,5	0,2	5	1,4	1,7
178	ميانمار	1,4	0,5	3	0,9	1,8
179	أفغانستان	1,3	0,3	4	1,0	1,5
180	الصومال	1,1	0,3	3	0,9	1,4

منظمة الشفافية الدولية 2009. جميع الحقوق محفوظة

مؤشر مدركات الفساد لعام 2009

أبرز المؤشرات الإقليمية: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عدد البلدان/ المناطق المشمولة في المؤشر: 19

تعتبر قلة عدد الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حصلت على 5 نقاط أو أعلى على مؤشر مدركات الفساد لعام 2009 (7 بلدان فقط من أصل 10) إشارة إلى أن الفساد لا يزال يشكل مشكلة خطيرة في هذه المنطقة خاصة وأن 13 بلداً من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد حصلت على نقاط متدنية تقل عن 5 نقاط على مؤشر مدركات الفساد لعام 2009.

وتعكس هذه النتائج المتدنية لمؤشر العام 2009 المدى الذي يمكن فيه للصراعات والاضطرابات السياسية في المنطقة إعاقة جهود مكافحة الفساد عن إحراز النتائج الفعالة التي ترنو إليها هذه الجهود. لكن التهديدات للبنية التحتية السياسية والمؤسسية يقدم تفسيراً جزئياً فقط للفجوة الواسعة في الحوكمة في المنطقة عموماً، في حين توجد العديد من العوامل الأخرى التي توجب الفساد مثل الافتقار إلى الشفافية، وانعدام الأمن، والثروة النفطية.

أما البلدان التي تعاني من التقلبات وعدم الاستقرار في البيئة السياسية والأمنية بشكل خاص، مثل اليمن وإيران والعراق، فقد احتلت مراتب متدنية في أسفل المؤشر لأن هذه البلدان تواجه تحديات عدة أمام إنشاء مؤسسات عامة قوية وشفافة تتمتع بوجود آليات مساءلة ملائمة وكلاهما يعتبر من العناصر الأساسية في منع ومكافحة الفساد. فحينما تغيب هذه العناصر، من الصعب بمكان تحقيق أي نوع من النجاح.

لكن هناك بلدان أخرى، مثل المغرب ومصر ولبنان، التي لا تزال ينظر إليها على كونها شديدة الفساد بالرغم من حقيقة وجود بعض البرامج لحل مشكلة الفساد التي يتم تناولها علناً في هذه البلدان باعتبارها العقبة الرئيسة أمام التنمية وتعزيز النزاهة والمساءلة في القطاعين العام والخاص. (وينطبق هذا أيضاً على فلسطين بالرغم من كونها غير مدرجة على مؤشر مدركات الفساد لعام 2009).

لكن من جهة أخرى يظهر مؤشر العام 2009 تحسناً ملحوظاً في النقاط التي حصلت عليها كل من: قطر والإمارات العربية المتحدة، وعمان. غير أن الأسباب الحقيقية وراء هذا التحسن يجب دراسته أولاً لمعرفة فيما إذا كان عائداً بالفعل إلى تطورات إيجابية مثل زيادة الإرادة السياسية ورغبتها في مكافحة الفساد، أو نابع من حجب الآثار السلبية للفساد نتيجة لوجود فائض كبير في الأموال يساهم في تسريع التنمية الاقتصادية وخاصة في دول الخليج الغنية بالنفط والغاز الطبيعي. أما التحسن في النقاط التي حصلت عليها دولة الإمارات فيمكن تأويلها في الزيادة الحاصلة في قضايا الفساد المرفوعة ضد مدراء تنفيذيين رفيعي المستوى، ومن ضمنهم مواطنين إماراتيين، فضلاً عن تعزيز دائرة الرقابة المالية في الدول، كما أن الآثار السلبية للأزمة المالية قد أكدت على أهمية تحسين الحكم في جميع البلدان في المنطقة.

المسوحات المستخدمة	90% فاصل الثقة		نقاط مؤشر مدركات الفساد 2009	الدولة / المنطقة	الترتيب الإقليمي	الترتيب
	الحد الأدنى	الحد الأعلى				
6	5.8	8.1	7.0	قطر	1	22
5	5.5	7.5	6.5	الإمارات العربية المتحدة	2	30
6	5.4	6.7	6.1	إسرائيل	3	32
5	4.4	6.5	5.5	عمان	4	39
5	4.2	5.8	5.1	البحرين	5	46

7	6.1	3.9	5.0	الأردن	6	49
5	5.3	3.1	4.3	المملكة العربية السعودية	7	63
6	5.5	3.0	4.2	تونس	8	65
5	5.1	3.2	4.1	الكويت	9	66
6	3.9	2.8	3.3	المغرب	10	89
6	3.1	2.5	2.8	الجزائر	11	111
4	3.2	2.3	2.8	جيبوتي	11	111
6	3.1	2.6	2.8	مصر	11	111
5	2.9	2.2	2.6	سوريا	14	126
3	3.1	1.9	2.5	لبنان	15	130
6	2.8	2.2	2.5	ليبيا	15	130
4	2.5	1.6	2.1	اليمن	17	154
3	1.9	1.7	1.8	إيران	18	168
3	1.8	1.2	1.5	العراق	19	176



مصادر منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد لعام 2009

3	2	1	رقم المصدر
BTI	AFDB	ABD	اختصار
مؤسسة بيرتلسمان	البنك الإفريقي للتطوير	البنك الآسيوي للتطوير	المصدر
تحول مؤشر بيرتلسمان 2010	تقييم الدول مؤسساتيا وسياساتيا 2008	تقييم أداء البلاد – تمرين 2008	الاسم
2009	2009\2008	2009\2008	سنة النشر
http://www.bertelsmann-transformation-index.de/11.0.html?&L=1	http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/AfDB_2008_Governance.xls	http://www.adb.org/Documents/Reports/Country-Performance-Assessment-Exercise/default.asp	الانترنت
شبكة مراسلين وخبراء محليين من داخل او خارج المؤسسة	فرق الدول، الخبراء من داخل وخارج البنك	فرق الدول، الخبراء من داخل وخارج البنك	من شملهم الاستطلاع؟
مدى قدرة الحكومة تنفيذ احكام الجزاء وحصر الفساد	الفساد وتضارب المصالح، وتحويل الأموال وجهود مكافحة الفساد والإنجازات	الشفافية، المساءلة والفساد في القطاع العام "هو موضوع ذات علاقة" كما تم التوضيح في الدليل	موضوع السؤال
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	عدد الردود
128 الأقل نموا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	53 دولة	27 دولة آسيوية	تغطية

5	4	رقم المصدر
FH	EIU	اختصار
بيت الحرية	وحدة الاستخبارات الاقتصادية	المصدر
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	خدمة مجازفة الدول والتوقعات	الاسم
2009	2009	سنة النشر
http://www.freedomhouse.hu/index.php?option=com_content&view=article&id=242:nations-in-transit-2009&catid=30&Itemid=92	www.eiu.com	الانترنت
أو من أصول في البلد المعني تقييم من الخبراء المقيمين	خبراء تقييم الموظفين	من شملهم الاستطلاع؟
مدى الفساد التي تمارسه الحكومات، كما يدركه الجمهور وكما ورد في وسائل الإعلام فضلا عن تنفيذ مبادرات مكافحة الفساد	إساءة استخدام الموارد العامة للمصالح الخاصة (أو لحزب سياسي معين)	موضوع السؤال
لا ينطبق	لا ينطبق	عدد الردود
29 دولة / إقليما	158 دولة	تغطية

رقم المصدر	6	7	8
اختصار	GI	IMD	
المصدر	نظرة عالمية	الدولية ، سويسرا ، مركز المنافسة العالمية IMD	
الاسم	تقييم مجازفة البلاد	الدولية السنوي للمنافسة العالمية IMD كتاب	
سنة النشر	2009	2008	2009
الانترنت	http://www.globalinsight.com	www.imd.ch/wcc	
من شملهم الاستطلاع؟	تقييم خبراء	مدراء الإدارة العليا والمتوسطة. الشركات المحلية والعالمية	
موضوع السؤال	الاحتمالات بالتعامل مع مسئولين فاسدين من الرشاوى الصغيرة إلى الفساد السياسي الكبير	فئة الإطار المؤسسي – كفاءة الدولة: "الرشوة والفساد موجود / غير موجود"	
عدد الردود	لا ينطبق	أكثر من 4000	
تغطية	203 بلد	دولة 55	دولة 57

رقم المصدر	9	10
اختصار		PERC
المصدر	استشارات الأخطار السياسية والاقتصادية	
الاسم	نشرة آسيا للاستخبارات	
سنة النشر	2008	2009
الانترنت		www.asiarisk.com/
من شملهم الاستطلاع؟	رجال الأعمال المغتربين	
موضوع السؤال	مشكلة الفساد في القطاع العام إلى أي درجة ترى	
عدد الردود	1400	1750
تغطية	15 دولة	16 دولة

رقم المصدر	11	12	13
اختصار	WB	WEF	
المصدر	(IDA+IBRD) البنك الدولي)	المنتدى الاقتصادي العالمي	
الاسم	تقييم الدول مؤسساتيا وسياساتيا 2008	تقرير التنافسية العالمية	
سنة النشر	2008-09 / 2008	2008-09	2009-10
الانترنت	http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTER-NAL/EXTABOUTUS/IDA/0..contentMDK:21359477~menuPK:2626968~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:73154.00.html	www.weforum.org	
من شملهم الاستطلاع؟	فرق الدول، الخبراء من داخل وخارج البنك	كبار قادة الأعمال، الشركات المحلية والعالمية	
موضوع السؤال	الفساد وتضارب المصالح، وتحويل الأموال وجهود مكافحة الفساد والإنجازات	دفع مبالغ إضافية غير موثقة أو رشوة متعلقة ب: 1. الاستيراد والتصدير 2. المرافق العامة 3. جمع الضرائب 4. العقود العامة القرارات القضائية، شائعة الا تحدث أبدا	
عدد الردود	لا ينطبق	12,297	يزيد عن 12614
تغطية	(IDA) 75 دولة (مؤهلة لاستلام تمويل الـ)	دولة 134	دولة 133

منظمة الشفافية الدولية 2009. جميع الحقوق محفوظة

مؤشر مدركات الفساد 2009 فقرة مختصرة عن منهجية المؤشر

1. يضم مؤشر مدركات الفساد معلومات مستمدة من إحصائيات خلال العامين الماضيين (يضم مؤشر مدركات الفساد 2009 إحصائيات من سنة 2008 و2009).
2. يضم المؤشر إحصائيات من 13 مصدراً مأخوذة من 10 مؤسسات مستقلة. تحسب جميع المصادر مجمل إدراك حجم الفساد (من خلال مدة التكرار أو/و حجم الرشاوي) في القطاعين العام والسياسي، وكافة المصادر تعطي تصنيفاً للدول (يضم تقييم لعدة دول).
3. مصادر مؤشر مدركات الفساد الممسوحة، وحيث أن نفس الاستقصاءات لعدة سنوات تكون متوفرة، ومعلومات آخر سنتان يجب أن تكون مضمومة بها لتعطي أثر سهل وميسر.
4. تشمل المصادر التي بموجبها تقيم الدول عن طريق النقاط أحدث الاستطلاعات المعدة من قبل جهات مختصة (تحليل للبلاد، وكالات المخاطر)، يتم ضم النتائج المكررة للتقييم المنفذ فقط، وهذه النتائج يتم مراجعتها وبالتالي يطرأ عليها تغيير بسيط من عام إلى آخر.
5. يقيم حجم الفساد في البلاد من قبل مجموعتين: المجموعة الأولى تتمثل في خبراء مقيمين في البلاد أو خارج البلاد، أما الثانية فتتمثل بقياديين في القطاع الخاص. ويشمل مؤشر مدركات الفساد 2009 بيانات استمدت من المصادر السبعة التالية وفقاً لتحليلات الخبراء: (البنك الإفريقي للتطوير، البنك الآسيوي للتطوير، مؤسسة بيرتلسمان، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، بيت الحرية، نظرة عالمية والبنك الدولي) أما المصادر التي تم احصائها من قبل رجال أعمال مقيمين في البلد نفسه فتشمل أم دي انترناشيونال، استشارات الأخطار السياسية والاقتصادية، المنتدى الاقتصادي العالمي، مركز المناقشة العالمية).
6. يتم تحديد درجة الناتج لبلد ما عن طريق التتابع المؤي. ويتم هذا من خلال جمع نقاط البلاد المأخوذة من مصادر مختلفة. حيث يستخدم ترتيب الدول بموجب المصادر الفردية، وتصلح هذه المنهجية لجمع المصادر التي تتبع طرق مختلفة لاحتساب النقاط ومع ان هذه المنهجية تفقد بعض المعلومات الا انها تحصر جميع النقاط بين الصفر والعشرة.
7. ثم يتم استخدام طريقة البيتاً لجمع النقاط. ويزيد هذا درجة الانحراف بين الدول الموجودة في مؤشر مدركات الفساد والتي بالتالي تتجنب الانحراف الطفيف من عام إلى آخر عند استخدام أسلوب التتابع المؤي
8. ومن ثم، يتم أخذ متوسط معدلات الدولة، لاستنتاج ناتج البلد
9. يرافق ترتيب الدولة والدرجات التي يعكسها مؤشر مدركات الفساد: عدد المصادر، مستوى مدرج عالي/منخفض، درجة الانحراف، ومدى الثقة لكل بلد.
10. يتم حساب مستوى الثقة من خلال منهج ال (bootstrap non-parametric). ويتم الوصول الى النتيجة من خلال المعدل. ويتم حساب معدل مستوى الثقة من 90%، حيث هناك 5% احتمالية ان تكون القيمة أعلى أو 5% أقل.

لمزيد من التفاصيل عن منهجية مؤشر مدركات الفساد الرجاء زيارة الرابط التالي:

www.transparency.org/cpi

مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام 2009 الأسئلة المتكررة

أسئلة عامة

- ما هو مؤشر مدركات الفساد؟
- لاستخدامات المؤشر، ما هو تعريف الفساد؟
- لماذا يعتمد المؤشر فقط على المدركات؟
- كيف يتم تحديد موعد الإعلان عن مؤشر مدركات الفساد 2009؟
- كيف يتم تمويل عملية إعداد المؤشر؟

المنهجية

- ما هو عدد الدول / المناطق المدرجة في المؤشر لعام 2009؟
- كيف يتم اختيار الدول / المناطق لإدراجها في المؤشر؟
- لماذا لم يستمر إدراج بعض الدول / المناطق من المؤشر بينما تم إضافة دول/ مناطق جديدة؟
- ما هي الدول/ المناطق التي ربما يتم إضافتها مستقبلا إلى مؤشرات مدركات الفساد؟
- ما هي مصادر البيانات لمؤشر مدركات الفساد 2009؟
- من اللذين تم سؤالهم في استقصاءات المؤشر؟
- هل من شملهم المسح في المؤشر ذو نفوذ؟
- كيف يتم إعداد مؤشر مدركات الفساد 2009؟
- هل هناك أي تغيير في منهجية إعداد المؤشر في عام 2009؟

تغير النتائج ما بين العام 2008 و2009

- هل من الممكن مقارنة نتائج المؤشر للدولة / المنطقة مع نتائج سابقة؟
- أي من نتائج الدول / المناطق التي تدنت نتائجها ما بين 2008 و2009؟
- أي الدول / المناطق كانت الأكثر تحسناً؟

تفسير وتوضيح المؤشر

- أيهما أهم، مرتبة الدولة/المنطقة أم نتيجتها؟
- هل الدولة /المنطقة ذات أقل نتيجة تعتبر أكثر الدول فسادا في العالم؟
- على سبيل المثال: ماذا يعني ترتيب الصومال (أخر دولة في المؤشر) وترتيب نيوزيلندا (أول دولة في المؤشر) بالنسبة لمؤشر 2009؟
- لماذا ليس هناك تغيير كبير في نتيجة بلد ما على الرغم من تحسن أو عدم تحسن مكافحة الفساد فيها أو انكشاف فضائح فساد حديثة؟
- هل المؤشر مقياس موثوق به لمستوى إدراك الفساد في دولة معينة؟
- هل المؤشر مقياس موثوق به لاتخاذ قرارات تخصيص المساعدات للدول؟
- كيف يمكن ربط مؤشر مدركات الفساد مع نتائج أبحاث أخرى تقوم بها منظمة الشفافية الدولية؟

أسئلة عامة

ما هو مؤشر مدركات الفساد؟

مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية يقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة. إنه يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحليين من جميع أنحاء العالم متضمنا المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها.

ما هو تعريف الفساد بالنسبة للمؤشر؟

يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام. تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استخدام السلطة لتحقيق مصالح شخصية. على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد بحيث يتم تغطية كلا من الفساد الإداري والفساد السياسي.

لماذا يعتمد المؤشر فقط على المدركات؟

من الصعب تقييم مستويات الفساد في مختلف الدول بناء على الخبرة العملية التجريبية، كالمقارنة مثلاً، بين عدد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد وآخر. إن مثل هذه المعلومات لا تدل علي مستويات الفساد الحقيقية، بل علي نوعية المدعين العامين وصفاتهم ونوعية المحاكم و/أو وسائل الإعلام وأساليبها في الكشف عن الفساد. إن الأسلوب الوحيد لجمع المعلومات بغرض المقارنة هو البناء على خبرة ورؤية أولئك الأكثر تصادماً بشكل مباشر مع واقع الفساد في دولة ما.

كيف يتم تحديد موعد محدد لإطلاق المؤشر؟

يتم اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بموعد إطلاق المؤشر في منظمة الشفافية الدولية في برلين ويتم اختيار موعد معين مع الأخذ بعين الاعتبار توسيع الرؤية العالمية وأن يكون مطرداً مع أحداث عالمية ذات علاقة.

كيف يتم تمويل مؤشر مدركات الفساد؟

يتم تمويل منظمة الشفافية الدولية من مختلف الوكالات الحكومية والمؤسسات والشركات الدولية ودعمهم المالي هو الذي يجعل إعداد المؤشر ممكناً. لمزيد من المعلومات عن قائمة المانحين الرجاء الرجوع إلى صفحة الإنترنت التالية: http://www.transparency.org/support_us/support. وتحصل المنظمة على دعم إضافي لأدوات القياس يأتي من مؤسسة انست اند يونغ. قبول المنظمة للدعم المالي لا يعني تأييد المنظمة لسياسات الشركات المتبرعة ولا يتضمن مشاركة المتبرعين في إدارة مشاريع المنظمة.

المنهجية

ما هي عدد الدول المدرجة في المؤشر ؟

مؤشر عام 2009 يُقيم 180 دولة وهو نفس عدد الدول المقيمة في عام 2008.

كيف يتم اختيار الدول والأقاليم وإدراجها في المؤشر؟

على الأقل يجب توفر ثلاث مصادر موثوقة تتعلق بمعلومات عن الفساد لأي دولة أو إقليم ليتم إدراجها في المؤشر. إن عملية الإدراج في المؤشر لا تعني بالضرورة وجود فساد بالدولة المدرجة وإنما يعتمد ذلك على مدى توفر معلومات عن الفساد في الدولة.

لم هناك دول / أقاليم تم إضافتها أو استثنائها من مؤشر 2009؟

يتم إضافة الدول فقط في حال كانت هناك ثلاث مصادر متوفرة للمعلومات. وقد طرأ تغيير بسيط في تغطية الدول في المؤشر وذلك بإضافة بروناي. أما بالنسبة لبليز فقد توفر لديها مصدر واحد مما حال دون إدراجها في المؤشر.

ما هي الدول التي ربما يتم إضافتها مستقبلاً إلى المؤشرات؟

تحرص منظمة الشفافية الدولية باستمرار وتعمل جاهدة على زيادة عدد الدول والأقاليم المشمولة في المؤشر.

الدول التي تتوافر عنها مجموعتان من البيانات (وتكون غير مؤهلة لإدراجها) هي: وانغولا ، وانتيجوا وبربودا، اروبا، جزر البهاما ، وبرمودا ، جزر كايمان، غرينادا، كوسوفو ، ليختنشتاين، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، هولندا، جزر الانتيل الهولندية، كوريا الشمالية ، وسانت كيتس ونيفيس، وتوفالو. بالنسبة إلي الدول سابقة الذكر، من الضروري أن تتوافر لها مجموعة إضافية من البيانات على الأقل لتتأهل للانضمام في مؤشر مدركات الفساد.

ما هي مصادر البيانات للمؤشر؟

يعتمد المؤشر للعام 2009 على 13 استطلاعاً ومسحاً قامت بها 10 مؤسسات مستقلة. يجب أن تكون المصادر منشورة في العامين المنصرمين من أجل اعتمادها وإضافتها. كافة البيانات يجب أن توفر المقدرة لترتيب الدول وقياس مدى انتشار الفساد، وهذا الشرط يستبعد إجراء أي مزج بين الفساد والقضايا الأخرى مثل عدم الاستقرار السياسي أو القومية.

تسعى "منظمة الشفافية الدولية" جاهدة لضمان أن المصادر المستخدمة من أعلى درجات الجودة وأن الاستقصاءات تم إجرائها بنزاهة تامة. وكي تكون المعلومات جديرة بالاستعمال يجب أن تتميز بأرفع مستويات الجودة وان تكون موقعة توفيقاً جيداً، وان تكون وفيرة بحيث يمكن التعويل عليها.

حصلت "منظمة الشفافية الدولية" مجاناً على المعلومات المستخدمة في المؤشر. بعض المصادر لا تسمح بالكشف عن البيانات التي تساهم بها لأن تقييمهم يكون متوفراً فقط للمشاركين؛ في حين أن مصادر أخرى بياناتها متاحة للجمهور. للإطلاع على قائمة كاملة بالمصادر والاستقصاءات وتفاصيل عن الأسئلة التي وردت في مؤشر عام 2009 يرجى الاطلاع على منهجية إعداد المؤشر من خلال الوصلة التالية:

<http://www.transparency.org/cpi>

من الذي تم سؤالهم في استقصاءات المؤشر؟

الخبرة المنعكسة من نتائج المؤشر تستند على إدراك رجال الأعمال ومحللو الدول لممارسات الفساد في كل من الدول الصناعية والعالم النامي. تستخدم استقصاءات المؤشر نوعين من العينات، سواء المقيمين بالدولة محل التقييم أو غير المقيمين. ومن الجدير ذكره أن وجهات نظر المقيمين بالدولة متطابقة تماماً مع وجهات نظر الخبراء غير المقيمين.

هل يؤثر نشر المؤشر على المبحوثين؟

اكتسب مؤشر مدركات الفساد أهمية كبيرة في وسائل الإعلام الدولية منذ الإصدار الأول له في عام 1995، وقد أثار ذلك القلق بأن يتأثر المبحوثين بما صدر عن المؤشر سابقاً وإيجاد مشكلة ازدواجية في المنهج. تم اختبار هذه الفرضية عام 2006 في استطلاع موجه إلى قادة الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم. بناءً على ردود أكثر من 9,000 مبحوث، فإن المعرفة بالنتائج السابقة للمؤشر لا تحفز الخبراء في "السير مع القطيع". المعرفة بالمؤشر قد تشجع المبحوثين لإبداء آرائهم الشخصية. وهذا دليل قوى على أنه لا توجد ازدواجية في هذا المنهج.

كيف يتم إنتاج مؤشر مدركات الفساد 2009؟

يتم إنتاج مؤشر مدركات الفساد 2009 من قبل منظمة الشفافية الدولية في برلين حيث تقوم المنظمة بجمع المعلومات و التواصل مع الخبراء في هذا المنهج ويتم احتساب المؤشر. وسابقاً كان يتولى هذا العمل مستشارا وكبير الاستشاريين للمنظمة.

وتتبع منظمة الشفافية الدولية آلية دقيقة جداً لمراجعة النتائج النهائية وذلك بالتعاون مع عدد من الخبراء من جامعات ومعاهد مرموقة.

تم مراجعة منهجية المؤشر من قبل لجنة المؤشرات الاستشارية http://transparency.org/policy_research/surveys_indices/about. إضافة إلى ذلك، قامت مجموعة من الخبراء في العام 2009 بتقديم الاقتراحات للمنظمة خلال مرحلة الاحتساب ومراجعة نتائج المؤشر وهم: أندرو جلمان (جامعة كولومبيا)، راشري جايارمان (المدرسة الأوروبية للإدارة التكنولوجية)، ميجان أو مالي بري (جامعة كولومبيا)، بيرو ستانج (مدرسة لندن للدراسات الاقتصادية)، أندرياس أستيفان (جامعة جونكوبنج، و CESIS, KTH Stockholm)، كاثرين ملر وماشرك فوكتنخت (المعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية). قدم كل من الأشخاص أنفي الذكر النصح وقاموا بفصح احتساب المؤشر 2009 بشكل مستقل.

لمزيد من المعلومات عن منهجية مؤشر مدركات الفساد، الرجاء الرجوع إلى الرابط التالي:
www.transparency.org/cpi

هل كان هناك أي تغيير على منهجية مؤشر مدركات الفساد 2009؟

بشكل عام، يعتمد المؤشر ذات المنهجية التي اعتمدت في السنوات السابقة. في حين أن التغيير البسيط الذي حدث في مؤشر 2009 هو أنه استخدم نتائج العام المنصرم كقائمه الرئيسية (المزيد من المعلومات عن المنهجية بشكل متكامل، قم بزيارة الرابط

(http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009/methodology)
كان هذا النهج الذي اتبعه مؤشر مدركات الفساد حتى العام 2006. أما في عامي 2007 و2008 تم استخدام نتائج السنوات السابقة ولكن مع القيام ببعض التعديلات.
للمزيد من المعلومات انظر:

http://transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2007

التغير في النتائج بين عام 2008 و2009 هل نتائج الدول لسنة 2009 يمكن مقارنتها مع نتائج مؤشرات السنوات السابقة؟

المؤشر أصلاً يقدم لمحة آنية لآراء رجال أعمال ومحللين الدول للعام الحالي او السنوات الماضية، وهو أقل تركيزاً على الاتجاهات أو التغييرات بين سنة وأخرى. وبحكم المنهجية التي يتبعها المؤشر فإنه ليس بالأداة المناسبة لمراقبة وتتبع التطور أو عدمه على مر الزمن. السبيل الوحيد المضمون لمقارنة نتائج بلد ما عبر فترة زمنية هو الرجوع إلى الاستقصاءات المستخدمة كل على حده حيث أن أي تغيير في المصادر يمكن أن يعكس تغيير في التقييم.

إن التغييرات بين سنة وأخرى في علامة دولة لا ينتج فقط من تغير مُدرج في تقدير أداء البلد، بل أيضاً نتيجة تغير في العينة المستخدمة وفي المنهجية المستخدمة. قامت منظمة الشفافية الدولية، حيثما أمكن، بتحديد التغييرات في النتائج والتي يمكن تحديدها في المصادر نفسها.

ما هي نتائج الدول الأكثر تدهوراً من عام 2008 إلى 2009؟
المقارنة بين سنة وأخرى مسألة يكتنفها بعض الإشكالات، للأسباب السابق ذكرها. ومع ذلك وحسب المدى الذي يمكن فيه العودة إلى المصادر الفردية يمكن التعرف بحذر على بعض الاتجاهات.

ومن الأمثلة الجدير ذكرها عن التدهور ما بين نتيجتي المؤشر من عام 2008 إلى 2009 : البحرين، اليونان، إيران، ماليزيا، مالطا، وسلوفاكيا. وفي هذه الحالات، فإن التغييرات الفعلية في التصورات وقعت خلال العامين الماضيين.

أي الدول كانت الأكثر تحسناً؟
بالتحفظات السابقة نفسها، واستناداً إلى المعلومات من المصادر المستخدمة في إعداد المؤشر، يمكن ملاحظة تحسن بين عامي 2008 و2009 في كل من: بنغلادش، بيلاروسيا، ليتوانيا، مولدوفا، مونتغرو، بولندا، سوريا، وتونغا.

تفسير وتوضيح المؤشر
ما هو الأهم : ترتيب الدولة أو درجتها؟
تشير درجة الدولة إلى مستوى الفساد المدرك فيها بينما يشير ترتيب الدولة إلى موقعها مقارنة مع الدول الأخرى المدرجة في المؤشر.
درجة البلد مؤشر أهم بكثير في الدلالة علي مستوى الفساد المدرك فيها. أما ترتيب الدولة فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة أو خروج دول أخرى.

هل الدولة ذات أقل نتيجة تعتبر أكثر الدول فساداً في العالم؟
كلا، وذلك لأن الدولة ذات العلامة الأدنى هي الدولة الأكثر فساداً بين الدول المدرجة في المؤشر. ثمة أكثر من 200 بلد في العالم، أكثر من 180 بلداً مدرجة في مؤشر 2008. ولا يقدم المؤشر معلومات عن الدول الغير مدرجة فيه.

إضافة إلى ذلك، فإن مؤشر مدركات الفساد يعتبر تقييماً لمدركات الفساد الإداري والسياسي- فهو لا يشكل حكماً على فساد الأمم والمجتمعات ككل. حيث أظهر عامة الشعب في تلك الدول/المناطق التي كانت نتائجها في أسفل قائمة المؤشر ذات القلق والإدانة بوجود الفساد كجمهور يأتي من ممثلين أكثر قوة.
للمزيد من المعلومات، أنظر مقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية.

على سبيل المثال: ماذا يعني ترتيب الصومال (أخر ترتيب دولة في المؤشر) وترتيب نيوزيلندا (أول ترتيب في المؤشر) لعام 2009؟

إدراك الفساد في القطاع العام في الصومال في مؤشر عام 2009 هو الأعلى من بين الدول. لكن هذا لا يشير إلى أن الصومال هي البلد الأكثر فسادا 'أو' إن الصوماليين 'الشعب الأكثر فسادا. إن الفساد هو في الحقيقة واحد من أكبر التحديات للحكم الرشيد والتنمية والحد من الفقر في الصومال والغالبية العظمى من الناس هم ضحايا الفساد وليس مرتكبوه. إن الفساد من عدد محدود من الأفراد الأفياء، وفشل القادة والمؤسسات في مراقبة أو منع الفساد لا يعني أن تلك الدولة أو الشعب الأكثر فسادا في العالم.

وفي ذات الإطار، فإن نيوزيلندا والتي أظهرت بأن نتائج الفساد في القطاع العام هي الأكثر تدنيا ضمن الـ180 دولة المبحوثة- ليست بالضرورة أن تكون أقل دول العالم فسادا. وعليه فإن الشعب النيوزيلندي ليس الأكثر حصانة ضد الفساد.

وبالرغم من أن الإطار الحكومي والمؤسسي في نيوزيلندا ترجم إلى نجاح إلا أنها، مثلها كمثل الدول الأخرى، تبقى قابلة للتأثر في الفساد.

لماذا ليس هناك تغيير كبير في نتيجة بلد ما على الرغم من تحسن أو عدم تحسن مكافحة الفساد فيها أو انكشاف فضائح فساد حديثة؟

غالبا يصعب تحسین نتيجة دولة ما في المؤشر خلال فترة قصيرة، فمؤشر عام 2009 قائم على أساس معلومات جمعت في العامين الماضيين ومرتبطة بخبرات اكتسبت ربما على فترة طويلة ترجع إلى الماضي. هذا يعني انه يحتمل أن تظهر تغييرات جوهرية في درجة إدراك الفساد فقط خلال فترة زمنية أطول.

هل المؤشر مقياس موثوق به لمستوى إدراك الفساد في القطاع العام لدولة معينة؟

يعتبر المؤشر أداة قياس قوية لإدراك الفساد في القطاع العام. ولهذا فقد تم تجربة المؤشر واستخدم على نطاق واسع من قبل المفكرين والمحللين. أما درجة الثقة بالمؤشر فتختلف من بلد إلى آخر، فالدول كثيرة المصادر ووجود اختلاف قليل في تقييم المصادر المختلفة لها (والتي تظهر من خلال مدى ثقة ضيق) تعتبر نتائجها وترتيبها ذات درجة ثقة ودقة عالية، والعكس أيضا صحيح.

هل المؤشر مقياس موثوق به لاتخاذ قرارات تخصيص المساعدات للدول؟

بحثت بعض الحكومات استخدام نتائج الفساد لتحديد أي الدول تحصل على المعونات وأيها لا تحصل. لكن لا تشجع منظمة الشفافية الدولية استخدام المؤشر بهذه الطريقة فالدول التي تم إدراكها بأنها مبتلية بالفساد لا يمكن إسقاطها من المعونات. بل هم على وجه الخصوص في حاجة إلى المساعدة للخروج من دوامة الفساد والفقر. وإذا كان بلد ما مبتل بالفساد، يجب أن يمثل ذلك إشارة للهيئات المانحة بضرورة اتباع نهج منظم وشامل لمكافحة الفساد. وإذا ما كان المانحون ينوون المساعدة في مشاريع تنموية في بلدان مبتلية بالفساد فعليهم التيقظ بوجه خاص إلى إشارات وجود الفساد واتخاذ إجراءات الإشراف المناسبة للحد من الفساد.

كيف يرتبط مؤشر مدركات الفساد مع منتجات منظمة الشفافية الدولية الأخرى؟

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإنتاج بحث تجريبي عن الفساد بشكل مستقل. وقد قامت المنظمة بجمع ملف بحثي عالمي يجمع ما بين كل من المنهج النوعي والمنهج الكيفي، والمؤشرات واسعة النطاق مع تشخيصات معمقة، وأيضا تحليل من قبل الخبراء مع الخبرة والتجربة إضافة إلى عمل الاستقصاء المبني على المدركات. ويوفر هذا البحث صورة كاملة متكاملة عن نطاق ومدى انتشار وديناميكيات الفساد حول العالم كما ويعمل على تحريك ودعم إصلاح السياسات المبني على الأدلة والمصمم بشكل فعال. يشمل ملف منظمة الشفافية الدولية المنتجات التالية:

- مقياس الفساد العالمي GCB: وهو استقصاء تمثيلي لأكثر من 70,000 منزل في أكثر من 65 دولة عن اتجاهات وتجارب عامة الناس مع الفساد. تم نشر أحدث مقياس للفساد العالمي في 2009/6/3 ويمكن الاطلاع عليه في الوصلة التالية:

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/gcb

- مؤشر دافعي الرشوة BPI: وهو درجة مدى ميل الشركات في الدول المصدرة الرئيسية إلى دفع الرشاوى في الخارج. ويتم التركيز على استقصاء المدراء التنفيذيين الذين يركزون على ممارسات أعمال شركات أجنبية في بلدهم. تم نشر أحدث مؤشر لدافعي الرشاوى في 2008/12/9، ويمكن الإطلاع عليه في الوصلة التالية:

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/bpi

- تقرير الفساد العالمي GCR: وهو تقرير إنشائي يكشف عن الفساد في قطاع أو قضية حوكمة معينة. ويحوي التقرير عدد من آراء الخبراء والمتمرسين في هذا المجال إضافة إلى دراسات وتقارير من الفروع الوطنية لمنظمة الشفافية الدولية المنتشرة حول العالم. كما ويعكس تقرير الفساد العالمي آخر نتائج الأبحاث المتعلقة بالفساد التي تتسم بذات الصفات. تم نشر أحدث تقرير عن الفساد العالمي في 2009/9/23 ويمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

<http://www.transparency.org/publications/gcr>

- تقييمات نظام النزاهة الوطني NIS: وهي سلسلة من الدراسات التي يتم تنفيذها داخل الدولة والتي تتضمن تقييم تشخيصي مكثف حول نقاط القوة والضعف لمؤسسات رئيسة تعمل على تمكين الحوكمة الرشيدة والنزاهة في الدولة. تنشر تقييمات نظام النزاهة الوطني بشكل مستمر. للمزيد من المعلومات والحصول على القائمة كاملة الرجاء زيارة الرابط التالي:

http://www.transparency.org/policy_research/nis

يعد مؤشر مدركات الفساد العمود الخامس في هذا الملف حيث يوفر مدركات عن الفساد لخبراء من خلال مؤشر سنوي مركب يقوم بتغطية 180 دولة.